

على هامش فعاليات الندوة الإقليمية للترويج للمنطقة الصناعية في الحديدة.. وزير الصناعة والتجارة:

المناطق أداة تحفيز مهمة لجذب الاستثمارات المحلية

محافظ المحافظة:

نؤكد توحيد الجهود المشتركة لتحقيق واقع أفضل للاستثمار



مدينة الحديدة

وكيل وزارة الصناعة والتجارة المصري:

تفاعل القطاع الخاص في الترويج ودعوة الرأسمال الوطني ضروري في الوقت الراهن

تنتهج حكومة الجمهورية اليمنية سياسة تنموية متكاملة الأنشطة والبناء ويأتي القطاع الصناعي ضمن أولويات الخطط والبرامج التنموية، ولتحقيق ذلك فعليا تم الاقتباس من تجارب دول لها نشاط صناعي متطور يزداد توسعا ونموا حيث تم الاسترشاد بهذه التجارب لإقامة مشروعات مناطق صناعية شاملة وتخصيصية ونوعية بالتركيز على ما يتوفر في اليمن من مزايا عديدة، وعقدت خلال الشهر الجاري ورش عمل و ندوات إقليمية للترويج- حسب تسميتها من الأخ وزير الصناعة والتجارة يحيى المتوكل، لأهمية المناطق الصناعية في عدن والمكلا والحديدة.

وبرزت تساؤلات العديد من المواطنين والمهتمين عن إقامة مشاريع المناطق الصناعية في ظل افتقارها للبنى التحتية والخدمات الأساسية الضرورية وإلى أي مدى ستكون مشاركة القطاع الخاص في إنجاح السياسة التنموية للدولة.

هذه التساؤلات وغيرها وضعناها على طاولة المعنيين في الجهات الحكومية والخاصة في نقاش مستفيض أجرته صحيفة (14 أكتوبر) على هامش فعاليات الندوة الإقليمية للترويج للمنطقة الصناعية في الحديدة تكشف عنها الأسطر التالية:

متابعة / أحمد الكاف

الدخول إلى مشاريع ونشاطات جديدة والاعتماد على المواد والمتطلبات المحلية المستوردة وإنشاء الملكية الجماعية وزيادة حجم العمليات الصناعية وكثافة رأس المال واكتساب المهارات العلمية والمهنية، وفي هذا السياق فإننا نؤمن بضرورة وجود صلة بين التنمية وإعادة البناء وبهذا فإن تأسيس مثل تلك المناطق يجب أن يشكل جزءاً من سياسة تنموية إقليمية شاملة تضع حداً للانفعاكس التلقائي للصناعات نحو المدن الكبرى ويجب أن تأخذ عملية التنمية بعين الاعتبار مبادئ الزراعة والإسكان وتشجيع الروابط مع نشاطات المؤسسات الكبرى وتحقيق التكامل والتعاون بين قطاعات الإنتاج العام والخاص المختلط، كما يساعد تطوير المناطق الصناعية في دعم مراكز الخدمات الخاصة المساندة للصناعة في ميادين الاستثمارات الفنية والاقتصادية والهندسية والإدارية وتدريب الكوادر العاملة وتحسين مراقبة الجودة بما فيها الفحص والتحليل والبحث بالإضافة إلى التسويق وإقامة المعارض الإنتاجية كما يساعد توفير البنى التحتية المحسوبة وأدوات معالجة البيانات المؤسسات على اختيار التكنولوجيا المناسبة وتطوير أنظمتها في مجال التشغيل والصيانة.

في بداية الحديث أوضح الأخ يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة أن عقد الندوات الإقليمية للترويج لأهمية المناطق الصناعية التي نفذت في عدن ولحج والحديدة تحت شعار (تعزيز دور المناطق الصناعية في العملية التنموية وجذب استثمارات القطاع المحلي والأجنبي وبمشاركة عدد من المسؤولين ورجال المال والأعمال في بلادنا ووفد من المستثمرين في دول مجاورة وأشراك فريق فني من جمهورية مصر العربية، جاءت لتأكيد العلاقة وتوحيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في عملية التنمية التي تجسدها حقيقة تكاملية للمساهمة في البناء التنموي وأضاف أن الإستراتيجيات والخطط تركز على تعظيم دور القطاع الخاص في هذه العملية من خلال تشجيعه على إقامة استثمارات لمختلف الأحجام ومنها مشروعات المناطق الصناعية، ووزارة الصناعة والتجارة تنفذ حالياً جملة من الإجراءات لإحداث نقلة نوعية في المجال الاقتصادي وتحسين البنية التجارية وعلى مستوى الأداء الإشرافي للوزارة بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال وتطوير الإدارة والتشريعات والأخذ بعين الاعتبار أن مشروع إعادة هيكلة الوزارة سيحقق رؤية واضحة لخدمة القطاع الخاص وتعزيز قدراته وتأهيله بهدف جعله قادراً على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، وإقامة المناطق الصناعية في بعض المحافظات اليمنية سوف تشكل رافداً ودعماً قوياً للتنمية الشاملة في بلادنا وستسهم في خلق فرص العمل لعدد كبير من أبناء الوطن والتخفيف في حدة الفقر وزيادة النمو الاقتصادي وذلك لن يتحقق مالم تتضافر جهود الجميع، والوزارة حالياً ستقوم بتنظيم دورات تدريبية للمهندسين اليمنيين في إسقاط المشاريع الصناعية الجديدة على أراضي المناطق الصناعية في مختلف المحافظات.

بعدها اتجهوا إلى القاضي أحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة الحديدة الذي أكد في كلمته لأهمية انعقاد هذه الندوة الترويجية بهدف خلق روابط بين السلطات المحلية والمصنعين منحت على استعداد تام في المحافظة لتدليل أي عقبات أو صعوبات أمام المشاريع الاستثمارية والمستثمرين في هذه المنطقة مع الجهات ذات العلاقة.

وقال الدكتور المهندس محمد عبد الرب المضلع من وزارة الصناعة والتجارة إن تقديم الدعم للمناطق الصناعية وإنشاء مناطق جديدة وتوسعة المناطق الموجودة وتوفير خدمات البنى التحتية فيها سيسهل على تطوير وتحديث المؤسسات الصغيرة، وأن انتشار المناطق الصناعية في اليمن سيعد عليها بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة محلياً أو مع دول الجوار والالتزام بالمتطلبات البيئية وتوسيع الدور التجاري والصناعي والنهوض بالصناعات الأساسية، وتندرج معظم المؤسسات الصغيرة المتوسطة ضمن إحدى فئتين: قطاع غير منظم ويتميز بسهولة الدخول في مشاريع جديدة والاعتماد على الموارد البشرية والمحلية وصغر ومحدودية عمليات التصنيع وكثافة اليد العاملة العادية إجمالاً واكتساب المهارات خارج نطاق الأنظمة التعليمية والعمل في أسواق تنافسية غير منظمة، وقطاع منظم يتميز بصعوبة



المنطقة الصناعية

والنسيج والملابس إضافة إلى الصناعات الكيماوية والبلاستيكية والهندسية الكهربائية والتعدينية ومواد البناء ومن ثم الصناعات الجلدية وهناك مواقع محددة للخدمات المركزية والفريعية والمنطقة الخضراء العازلة والمنطقة السكنية المقترحة، فيما يتعلق بالمساحات المخصصة لخدمات البنى التحتية من الطرق تتوزع على طرق ثانوية ورئيسية ودائرية بعرض يتراوح بين (28-40) متراً وطريق خدمة رئيس بعرض 24 متراً وطريق خدمة فرعي بعرض 20 متراً.

حضور محلي وإقليمي

وجيه الوجبة مدير عام غرفة تجارة وصناعة الحديدة: لعبت الغرفة التجارية والصناعية بالحديدة دوراً في الترويج لهذه الندوة والتضير لها، وبرغم الفترة الزمنية القصيرة عقدت هذه الندوة بمشاركة وفد من الفريق المصري المتخصص في المناطق الصناعية كما تعاونت الغرفة مع إدارة المنطقة الصناعية ووزارة الصناعة وتكفلت بدعوة الإخوة أصحاب رأس المال الوطني كما تم التواصل بدعوة الإخوة مديري الغرف التجارية بالمحافظات كما دعت أيضاً بعض الإخوة المستثمرين من دول الجوار وحضر بعضهم وطبعاً لعبت الغرفة دوراً إيجابياً في التحضير لعقد الندوات التي شهدت حضوراً كبيراً من رجال الأعمال وبعض المختصين، وأوراق العمل التي قدمت في الندوة أثبتت نجاح هذه الندوة.

مقومات استثمارية

- وقال الأخ / أحمد سالم شماخ عن مجموعة سالم شماخ التجارية: تمتاز بلادنا بموقع جغرافي اقتصادي مهم حيث تشكل حلقة وصل بين دول القرن الإفريقي ودول الخليج العربي كما أنها تطل على أهم ممر تجاري مائي (باب المندب) الذي يعد امتداداً للممر المائي الدولي "قناة السويس" وهي شريك أساسي في عملية التبادل التجاري أيضاً بين أوروبا ودول جنوب شرق آسيا يضاف إلى ذلك ما تتمتع به بلادنا من توفر معظم- إن لم نقل كل- مقومات الاستثمار في شتى المجالات الصناعية والسياحية والسكنية وغيرها، ومحافظة الحديدة لها خصوصية فريدة في توفر مقومات الاستثمار الصناعي الإنجابي سواء التحويلي أم غيرهِ وتأتي هذه الندوة امتداداً لعملية الترويج للاستثمار في بلادنا وفي المحافظات على وجه الخصوص، والمنطقة الصناعية أحد عوامل دعم الاستثمار وإن كان هناك جوانب قصور فيبتدليل الصعاب يمكن المساعدة على إنجاز عملية الاستثمار ونواته المنطقة الصناعية.

فيما يقول وسام داود طاهر مدير عام شركة دواود: نالت المنطقة الصناعية حيزاً كبيراً من اهتمامات المستثمرين خاصة أن قانون الاستثماري اليمني من أفضل قوانين الاستثمار وقد منح المستثمرين مزايا عديدة، ويدرنا شاركنا في تنمية المنطقة الصناعية بالحديدة من خلال مشروع صناعة القوارب (فيبر جلاس) وبداناً تنفيذ المشروع وشجعنا على ذلك توفر كافة مقومات المناطق الصناعية حيث تتوفر كافة الخدمات فيها وقربها من الميناء الرئيسي، وبلادنا الله وبه دعم القيادة السياسية والسلطة المحلية سنواصل تنفيذ المشروع الذي سيسهم في إنجاز عملية الاستثمار الواعدة في المحافظة.

تشجيع الاستثمار

أما الأخ / حسن الهيج أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة فقد أكد دعم السلطة المحلية التنمية عملية الاستثمار وتشجيع المشاريع الاستثمارية وسرعة إنجاز ما تتطلبه من خدمات ضرورية وتقديم الحماية الكاملة لها والإعداد للتصورات الخاصة بها والعمل على الترويج وإظهار الخصائص والمقومات التي تمتلكها ونحن سنقدم الدعم للمستثمرين من خلال توفير كافة الخدمات والتسهيلات للمستثمرين، وتأتي هذه الندوة في إطار الجهود المبذولة من الإخوة في إدارة المنطقة الصناعية ووزارة الصناعة والسلطة المحلية من أجل دعم عملية الاستثمار.

مزايا القانون

وتحدث الأخ / عبدالله عيديره عمر مدير فرع الهيئة العامة للاستثمار بالحديدة فقال: الفرع يقدم كافة التسهيلات للمستثمرين وبموجب قانون الاستثمار ولاشك في أن الفرع قدم الكثير من التسهيلات للمستثمرين خصوصاً أن مقومات الاستثمار ومجالاته في الحديدة كثيرة ومتعددة فهناك مشاريع عديدة تم تخصيص لها في المحافظة وهناك 3 مشاريع تم تخصيص لها في إطار المنطقة الصناعية الواعدة ونحن نضمن للمستثمرين كافة التسهيلات، ونشجع الاستثماريين المحليين وغيرهم على الاستفادة من فرص الاستثمار في الحديدة.

المعارضة.. واشتياقها للماضي



خالد احمد عبدالله الغرامى

الصحف الصادرة عن أحزاب المعارضة خالية من كل القيم والثوابت الوطنية العليا وعندما يكون لديك القراءة ومطالعة الصحف الصادرة في بلادنا يفاجأ القارئ بتلك الصحف المختلفة خصوصاً التي تصدر عن أحزاب المعارضة البعض منها يعتني القارئون عليها بنشر أخبار متفاوتة هنا وهناك حتى القارئ يفقد شعوره من الكذب بافتعال البلبلة ونشر أخبار غير صحيحة قد يكون مصدرها مأخوذاً من مقالات الأعراس أو دريشة في وسائل التواصل (الباصات) أو عند الالتقاء في نادي تجمع (الكذابين) تؤخذ تلك الأخبار

من أشخاص ماجورين مدفوعين لنقل سمومهم في أوساط المجتمع لذا ندعو كل الأقلام الشريفة والنزيهة إلى التحري لما ينشر في صحف قضاء الأغراض وفقد القارئ المصداقية لما ينشر على حساب مكالمة وسعة المصلحة اليمنية العليا، فالوطن ملك للجميع ويتسع للعيش فيه وليس العكس.

في الزمن الأعوج وعلى ذكريات الماضي اثبتوا فشلهم المعروف لدى عامة الناس داخل الوطن وخارجها لولئك المهزومون والماجورون والفاقون للوعي والادراك حتى في إدارة أمور أنفسهم في المعارضة ورؤيتهم الخالية من كل القيم وترسخ الثوابت الوطنية والحنين بشوق كبير نحو إعادة الام أيام الإمامة والاستعمار وذلك النظام الرجعي المتخلف الذي غاب وانتهى بعد قيام ثورة 26 سبتمبر و14 أكتوبر المباركتين وتحققت أهداف وأحلام طموحات الأمة جمعاء وانتصرت وتحققت الوحدة الوطنية لشعبنا اليمني وانتهت وأزالت جميع أنواع الظلم والقهر وغابت إلى الأبد أن شاء الله.

وقد تختلف في الرأي ولكن تبقى طاولة الحوار غايتنا، ومطلبتنا، وهدفنا واحد هو المصلحة الوطنية العليا التي تهتم وتخدم شعبنا ووطننا وتظل أرونا مطروحة على طاولة الحوار- والصدق هو الحكم والأقرب إلينا كمرجع وخيار شعب نتحتم إليه باقتناع ورغبة صادقة لدى الإخوة في المعارضة كإبناء شعب واحد حر ديمقراطي غابتنا جميعاً نسخرها من أجل وطننا وعزة أبنائه وليس في العمل على هدم كل الروابط والقيم.. الخ.

وكيف يقومون بتلك التصرفات ويتخبطون اليوم بعد أن أوصلوا أنفسهم إلى نهاية طريق مسدود يحاولون المشي فيه بعد أن أغلق الباب أمامهم إلى الأبد وذهبوا نحو التفرقة والشتات والمتاجرة بمصلحة الوطن العليا ويتخبطون بأسلوب خاطئ ومتكرر ضد الوطن وشعبه في إثارة الفتن في المجتمع لتضويه صورة بلادنا التي تحظى باحترام وتقدير بالغ من قبل الأشقاء والأصدقاء في العالم.

فجرب علينا جميعاً أن تكون متماسكين في أتم اليقظة والحدز ونقف صفاً واحداً لمواجهة كل من يترصد ويحاول المساس بوحدةنا وبصلحة أمتنا ومسيرة وطننا التنموية أو محاولة الاعتداء على مقومات الحياة وصورة البناء والتنمية الشاملة التي بصناعتها شاهدت على أرض الواقع في مختلف أرجاء الوطن اليمني التي بنيت في عهد الثورة والوحدة المباركة التي هي ملك الشعب والوطن.

ومن يفكر بغيك وجهل ويتعمد الإضرار بالاقتصاد الوطني وقطاع الاستثمار المتدفق على بلادنا من الدول الشقيقة والصديقة الواعدة إن شاء الله بالخير لما فيه المصلحة والتقدم والتطور والازدهار لبلادنا في الحاضر والمستقبل المزدهر ونعمل جميعنا من أجل وطننا وأمننا وبنيتي ونزرع للأجيال القادمة ولليمن الواحد المعتر بكرامته ووحدهتة ليكون يمننا سعيداً وجديداً ومستقبلاً أفضل في ظل القيادة الحكيمة وصاحب الإنجازات الملائمة ومؤسس المدرسة الوطنية الوجدانية الذي أوجد الديمقراطية في اليمن رجل التغيير الأول الذي كان حلماً وأصبح اليوم حقيقة وليس خيلاً واحتل كل دل اليمنيين وله مكانة كبيرة لدى أبناء الوطن كبر معانته المتدفق الذي هو بحجم الوطن المترامي الأطراف ومسيرة حافلة في البناء والتحديث منذ تولية قيادة البلاد زعيم وطني حبه وشعبه وكان حلمه توحيد جسم الإنسان والوطن لأنه يبادلهم الوفاء والبؤاء واحتل لقب صاحب القلب الكبير رمز الوفاء والخير والعباء وهو الأب والأخ والزعيم والقائد الوجداني فخامة الأخ الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وما يتكرر ذلك إلا ظالم جاحد فالوطن وجميع أبنائه أغلى عندنا من كل شئ فالوطن ووحدةنا أغلى من أرواحنا جميعاً.

وتتذكر عندما وقف الشعب واختاره زعيماً وقائداً له وقال الشعب رأية في اختياره رمز وحدته بحرية وديمقراطية عند إجراء الانتخابات التي مضت وقال جميع أبناء اليمن الشرفاء المخلصين لله وللوطن والوحدة الوطنية نعم للأمن والأمان والاستقرار نعم للبناء والأعمار والتنمية نعم للحرية والديمقراطية نعم للتقدم والازدهار والارتقاء نحو الأفضل وقال في ذلك اليوم البهيج بحرية وكان عرساً ديمقراطياً: نعم لفراس العرب ووطن السلام، نعم لمن قال يجب علينا جميعاً أن نحافظ على الوحدة اليمنية في حدقات أعيننا جميعاً، وقال نعم /، علي عبدا لله صالح الذي عمل لصالح اليمن وقال الشعب سر بارك الله خطاك.